

بحار الأنوار

[86] وهو أن يتم الصلاة في حرم مكة، وفي حرم رسوله، وفي حرم أمير المؤمنين عليه السلام وفي حرم الحسين عليه السلام فعلى هذه الرواية جاز الإتمام خارج المسجد بالكوفة، وعلى الرواية الأولى لم يجز إلا في نفس المسجد انتهى. وكأنهم حملوا الحرم على البلد، أو أطلقوا البلد على الحرم مجازاً والأول أظهر، وظاهر عبارة الشيخ في التهذيب عموم الحرمين حيث قال: ويستحب إتمام الصلاة في الحرمين فإن فيه فضلاً كثيراً، ثم قال: ومن حصل بعرفات فلا يجوز له الإتمام على حال، وقد ورد في بعض الروايات الإتمام في خصوص منى، ونقل في الدروس عن ابن الجنيد أنه قال: روي عن أبي جعفر عليه السلام الإتمام في الثلاثة الأيام بمنى للحاج، وأرى ذلك إذا نوى مقام خمسة أيام أولها أيام منى قال الشهيد وهو شاذ. أقول: لعله أشار بهذه الرواية إلى صحيحة علي بن مهزيار المتقدمة و ظاهرها أن خصوص منى داخل في الحكم، ولعله لكونها من توابع مكة، ويمكن أن يكون لدخولها في الحرم، ويكون المعتبر مطلق الحرم، فالمراد بمكة والمدينة حرمهما بحذف المضاف، أو تسمية لكل باسم الجزء الأشرف. فان قيل: فالمشعر أيضاً من الحرم، قلنا يمكن: أن يكون عدم ذكر المشعر لان ما يقع فيه ثلاث صلاة يقصر في واحدة منهن، وهذه يدخل وقتها قبل دخول الحرم، فلذا لا يتمها اعتباراً بحال الوجوب كما مر، كذا خطر بالبال في توجيه الخبر لكن الظاهر من الخبر عدم العموم، وبالجمله الحكم في غير البلدين مشكل، ولعل الاظهر فيها القصر، لاحتمال كون المراد بالحرمين البلدين، فقد روي عن الصادق عليه السلام (1) أنه قال: مكة حرم مكة، وحرم رسوله وحرم علي بن أبي طالب والمدينة حرم مكة وحرم رسوله وحرم علي بن أبي طالب، والكوفة حرم مكة وحرم رسوله وحرم علي بن أبي طالب عليهما السلام، والظاهر شمول الحكم لمجموع البلدين. (1) التهذيب ج 6 ص 31 و 32 ط نجف.

(*)